دراسات إقتصادية

التجارة الدولية والعربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية

إعداد

د. جمال الدين زروق

الدائرة الإقتصادية والفنية

صندوق النقد العربي

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

2011

صندوق النقد العربي

التجارة الدولية والعربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة المالية العالمية

إعداد

د. جمال الدين زروق

مارس 2011

تعبر هذه الورقة عن وجهة نظر المؤلف وليس بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي.

المحتويات

الصفحة

مقدمة 1

أولاً: نظرة عامة على التجارة العالمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2

أ- التراجع الحاد في التجارة العالمية 2
ب- تداعيات الأزمة على الهيكل السلعي للتجارة العالمية 5

ثانياً: العوامل المؤثرة على انكماش حجم التجارة العالمية خلال الأزمة 8

أ- انكماش الطلب العالمي 8
ب- دور الشبكات العالمية للتصنيع والإنتاج (Global Supply Chains) 11

ثالثاً: تمويل التجارة الدولية في أعقاب الأزمة المالية العالمية 13

رابعاً: ضمان ائتمان الصادرات العالمية في أعقاب الأزمة..... 16

خامساً: السياسات التجارية الدولية خلال الأزمة 21

سادساً: التطورات في التجارة العربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات خلال الأزمة المالية العالمية 27

أ- التجارة الخارجية العربية خلال الأزمة 27
ب- التجارة البينية العربية 33
ج- السياسات التجارية العربية خلال الأزمة 38
د- تمويل التجارة الخارجية العربية بواسطة المصارف التجارية والبرامج الوطنية خلال الأزمة المالية العالمية 39
هـ- تمويل المؤسسات الإقليمية للتجارة العربية خلال الأزمة 43

الاستنتاجات والتوصيات 46

المراجع 50

مقدمة

كان من أبرز تداعيات الأزمة المالية العالمية خلال عامي 2008-2009 التراجع الحاد في حجم التجارة العالمية في عام 2009 إلى مستوى لم يشهده الاقتصاد العالمي منذ فترة الكساد الكبير خلال العام 1929. ولم يقتصر انكماش حجم التجارة خلال الأزمة على تجارة الدول المتقدمة فحسب، بل أيضاً على الدول النامية. وفي حين أن الدول النامية كانت في الماضي تتأثر بصورة أكبر بالتغيرات في الأسعار العالمية للسلع الأولية والسلع الزراعية التي تشكل أهم مكونات صادراتها، وبالتالي لم تتأثر كثيراً بالأزمات الاقتصادية السابقة التي حدثت في الدول المتقدمة، إلا أن التغيرات التي طرأت في نمط تجارة الدول النامية خلال العقود الماضية وما نجم عنها من زيادة حصتها للسلع المصنعة وتنوعها في الصادرات العالمية، بالإضافة إلى إندماج الإنتاج فيها ضمن الشبكات العالمية للإنتاج، كل هذه العوامل جعلت الأزمة الاقتصادية التي يكون مصدرها الدول المتقدمة تنتقل بسرعة عبر الترابط العمودي للشبكات العالمية للإنتاج والتصنيع.

وبالنسبة للعوامل المؤثرة في انكماش حجم التجارة العالمية نتيجة للأزمة المالية العالمية، يأتي في مقدمتها تراجع الطلب في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى العقبات التي ظهرت لتمويل التجارة الخارجية في ضوء الشح في السيولة النقدية العالمية وفقدان الثقة لدى المصدرين والمصارف التجارية في بعض أدوات التمويل المستخدمة قبل اندلاع الأزمة. غير أن البيانات الإحصائية المتوفرة تشير إلى أن ضمان ائتمان التجارة من الهيئات الوطنية لضمان الصادرات لعب دوراً مهماً في احتواء عزوف المصارف عن تمويل التجارة العالمية. وفي جانب السياسات التجارية، فقد اتضح من تقارير منظمة التجارة

العالمية أن الإجراءات الحمائية التي اتخذتها بعض الدول المتقدمة والدول النامية لم تلعب دوراً مؤثراً في تقييد التدفقات التجارية العالمية.

وتتطرق هذه الدراسة إلى عدد من هذه المسائل المطروحة، وتقع الدراسة في جزئين. ففي الجزء الأول تستعرض الدراسة العوامل التي أدت إلى انكماش التجارة العالمية قيمة وحجماً في نهاية عام 2008 وخلال النصف الأول من عام 2009. ثم بعد ذلك تتناول الدراسة التطورات في سوق تمويل التجارة العالمية وضمان ائتمان الصادرات، ودور السياسات التجارية الدولية خلال الأزمة، مع إبراز الأبعاد الحمائية لبرامج التحفيز والانتعاش الاقتصادي من قبل عدد من دول مجموعة العشرين، كما في عدد من الدول النامية. وفي الجزء الثاني تتطرق الدراسة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية على التجارة العربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات، والسياسات التجارية التي اتخذتها الدول العربية لاحتواء آثار الأزمة على اقتصاداتها. وتختتم الدراسة بالخلاصة والاستنتاجات.

أولاً : نظرة عامة على التجارة العالمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية

أ- التراجع الحاد في التجارة العالمية

لقد ألقت الأزمة المالية العالمية والتراجع الملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي بظلالهما على تدفقات التجارة العالمية، حيث تشير بيانات منظمة التجارة العالمية إلى انخفاض حاد في قيمة التجارة العالمية بحوالي 33 في المائة خلال عام 2009 وهو أكبر انخفاض

شهدته التجارة العالمية منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 15 في المائة في عام 2008. وتشير هذه البيانات أيضاً إلى أن التراجع الشديد في قيمة التجارة العالمية شمل مجموعتي الدول المتقدمة وغالبية الدول النامية على السواء. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال انخفض معدل النمو الحقيقي بنحو 3.9 في المائة، وانخفضت قيمة وارداتها بنحو 32.2 في المائة، وقيمة صادراتها بنحو 24.6 في المائة خلال النصف الأول من عام 2009، الشكل (1).

الشكل (1)
تراجع التجارة الدولية خلال عام 2009
(النصف الأول فيه)

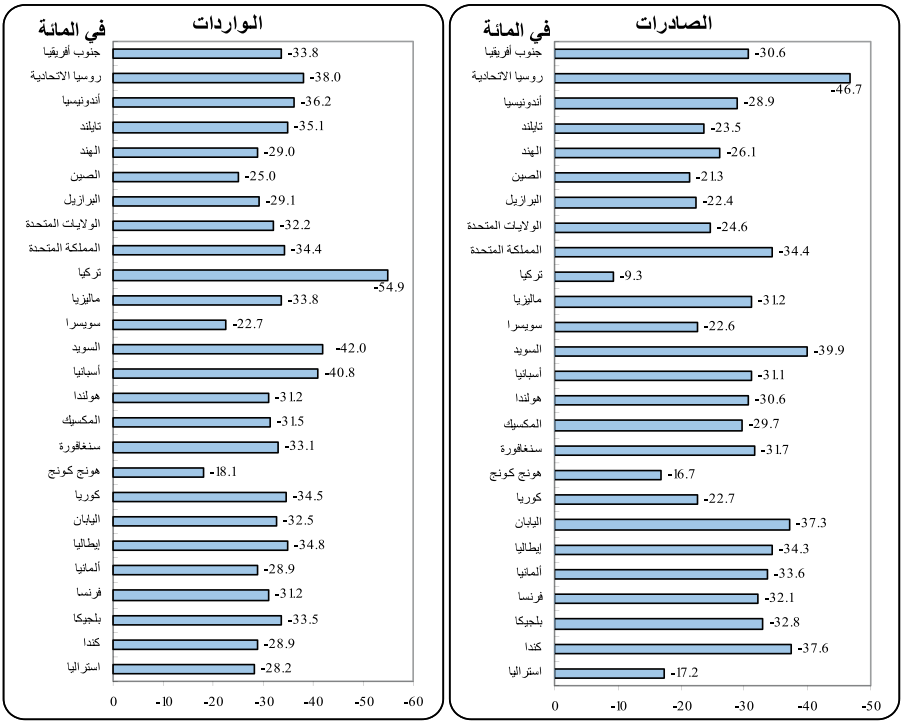

المصدر : قاعدة بيانات (OECD. Stat).

وسجلت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تراجعاً حاداً في صادراتها تراوح بين حوالي 22 في المائة في كوريا الجنوبية ونحو 40 في المائة في السويد خلال النصف الأول من 2009، وسجلت أيضاً مجموعة دول المنظمة انخفاضاً حاداً في وارداتها تراوح بين 23 في المائة في سويسرا و55 في المائة في تركيا، الشكل (1).

وضمن مجموعة الدول النامية، سجلت روسيا الاتحادية انخفاضاً حاداً في تجارتها الخارجية بلغ نحو 47 في المائة في جانب الصادرات، و38 في المائة في جانب الواردات، وذلك خلال النصف الأول من 2009.

وسجلت الهند والصين والبرازيل انخفاضاً في صادراتها بلغ نحو 26 في المائة و22 في المائة و21 في المائة على التوالي، وانخفضت وارداتها بنسب أكبر بلغت 29 في المائة في البرازيل والهند و25 في المائة في الصين خلال الفترة نفسها. وإن كان التذبذب في اتجاهات قيمة التجارة الخارجية غير جديد بالنسبة لاقتصادات الدول التي تتعرض للصدمات الخارجية، غير أن حدة التراجع في قيم الصادرات أو الواردات لمعظم دول العالم يعتبر ظاهرة جديدة في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة.

ومن السمات الأخرى لتداعيات الأزمة تزامن التراجع في صادرات وواردات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مع تراجع صادرات وواردات ليس فقط الدول النامية والشريكة الرئيسية في التجارة الدولية، مثل الصين، الهند، البرازيل، تايلندا،

روسيا الاتحادية وجنوب أفريقيا، بل كذلك غالبية الدول النامية الأخرى. وقد حدث ذلك على عكس ما كان يعتقد في الأعوام الماضية بأن الدول النامية تتأثر تجارتها الخارجية بصورة أكبر بالتغيرات في الأسعار العالمية للسلع الأولية والسلع الزراعية التي تصدرها، ولا تتأثر بالأزمات الاقتصادية التي تحدث في الدول المتقدمة. غير أن التحول في نمط صادرات الدول النامية وزيادة حصتها للسلع المصنعة وتنوعها في الصادرات العالمية، جعل التجارة الخارجية للدول النامية تتأثر بصورة مباشرة بالصدمات الخارجية والناجمة عن الأزمة الاقتصادية في الدول المتقدمة.

ب- تداعيات الأزمة على الهيكل السلعي للتجارة العالمية

شهدت صادرات السيارات والمحركات ومعدات النقل، والتي تشكل نحو 25 في المائة من الصادرات العالمية، تراجعاً ملحوظاً، كذلك تراجعت صادرات المنتجات الكيماوية بصورة حادة، وذلك في النصف الأول من عام 2009 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2008. ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط العالمية وانكماش الطلب العالمي عليها، إلى حد كبير[1]، الشكل (2).

(1) Francois, J. and Woerz, (2009). "Follow the Bouncing Ball – Trade and the Great Recession Redux", in The Great Trade Collapse: Causes, Consequences and Prospects, edited by Richard Baldwin, *A VoxEU.org* Publication.

الشكل (2)

الهيكل السلعي للتجارة العالمية عام 2009

(نسبة مئوية)

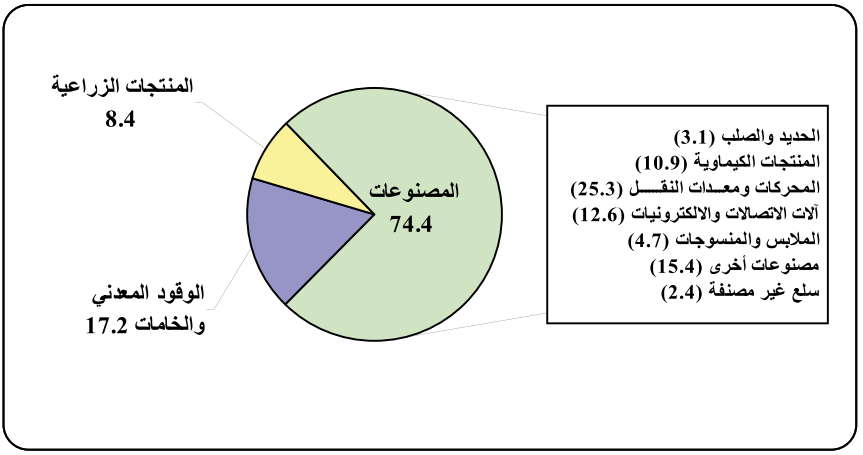

المصدر : قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية.

كما تراجعت صادرات السلع الفاخرة كالملابس الراقية والعطور وساعات الألماس والمجوهرات إلى أدنى مستوى لها منذ عقود. وتقدم إحدى الدراسات[2] شواهد إحصائية لوجود علاقة قوية لمبيعات السلع الفاخرة بعوائد الأسهم، حيث أن الأزمات المالية وانهيار أسعار الأسهم في البورصات العالمية تؤثر سلباً على مبيعات هذه السلع بصورة ملحوظة، وذلك في الأجلين القصير والمتوسط. كذلك تشير هذه الدراسات إلى أن التراجع الحاد في الإنفاق على السلع الفاخرة في الولايات المتحدة وأوروبا قد تعود بعض أسبابه غير المباشرة إلى كون برامج التحفيز الاقتصادي في الدول المتقدمة، وبوجه خاص

(2) Curran, L. (2009). "The Impact of the Crisis on EU Competitiveness in International Trade", Intereconomics, September / October 2009.

المساعدات المالية المقدمة من الحكومة لإنقاذ المصارف التجارية المحلية، قد ترتبت عنها ضوابط جديدة، كالحد من الزيادات الكبيرة في رواتب كبار الموظفين في البنوك المستفيدة من هذه البرامج، والذين يعتبرون من أهم المستهلكين للسلع الفاخرة. وبذلك يتوقع أن التغير في النمط الاستهلاكي لهذه الفئة من المستهلكين قد يؤدي إلى تغير دائم في الطلب على هذه السلع.

وفي جانب الواردات العالمية، فلقد انخفضت الواردات النفطية في ضوء تراجع الطلب على النفط ومشتقاته في الدول المتقدمة، مشكلاً بذلك حوالي ثلث الانخفاض الإجمالي في قيمة الواردات العالمية. وتشير إحدى الدراسات القياسية[3] عن تأثيرات الأزمة على التجارة العالمية إلى أن مصدر التراجع في قيمة التجارة العالمية الانخفاض في الكمية والأسعار معاً، سواء بالنسبة للواردات أو الصادرات، بينما يكمن مصدر الانخفاض في حجم التجارة العالمية في تراجع كمية الواردات، والذي كان وقعه أكبر بكثير من وقع انخفاض الأسعار الحقيقية للواردات. وتلقي هذه الدراسة الضوء أيضاً على السلع التي شهدت تجارتها العالمية تراجعاً حاداً كالسيارات والمركبات، والتي لم تتغير أسعارها سواء كانت أسعار التصدير أو أسعار الاستيراد. وتبين من التحليل أن الانخفاض الحاد في حجم تجارة هذه السلع كان مصدره التراجع في الكميات المعروضة لهذه السلع. كما تبين أن مصدر تراجع الواردات العالمية للنفط هو التراجع الحاد في الأسعار العالمية وليس في الكميات المعروضة.

---

(3) Lerchenko, A., Lewis, L., Tesar, L. (2010). "The Collapse of International Trade During the 2008-2009 Crisis: In Search of the Smoking Gun", in The IMF and The Banque de France Conference on "Economic Linkages, Spillovers, Paris, 28-29 January 2010.

ثانياً : العوامل المؤثرة على انكماش حجم التجارة العالمية خلال الأزمة

يعزى التراجع الحاد الذي طرأ على تدفقات التجارة العالمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية إلى عدة عوامل، يأتي في مقدمها انخفاض الطلب في غالبية دول العالم في آن واحد، ثم إن دور الشبكات العالمية للإنتاج عبر الحدود الوطنية جعل الأزمة الاقتصادية تنتقل بسرعة عبر الترابط العمودي للإنتاج (Vertical Production linkages)، بالإضافة إلى العقبات التي ظهرت لتمويل التجارة الخارجية في ضوء الشح في السيولة النقدية لدى المصارف العالمية وفقدان الثقة لدى المصدرين والمصارف التجارية في بعض أدوات التمويل المستخدمة في السابق. وعلى عكس ذلك ظهر دور ضمان ائتمان الصادرات خلال الأزمة كعامل مؤثر لاحتواء عزوف المصارف عن تقديم التمويل للتجارة الخارجية. وأخيراً فقد اتضح أن الإجراءات الحمائية التي اتخذتها بعض الدول المتقدمة والدول النامية في بداية الأزمة لم تلعب حتى الآن دوراً مؤثراً في تقييد التدفقات التجارية العالمية، كما أكدته تقارير منظمة التجارة العالمية. وفيما يلي تحليل لهذه العوامل وتداعياتها على التجارة العالمية.

أ- انكماش الطلب العالمي

أدى التراجع الملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي منذ النصف الثاني من عام 2008 وبداية عام 2009 إلى انخفاض تدفقات التجارة الخارجية للدول المتقدمة والدول النامية على السواء. فلقد تراجع الناتج المحلي الحقيقي العالمي المحتسب على أساس معدلات ربع

سنوية، وذلك خلال الربع الأخير من 2008 والربع الأول من 2009 بمعدل يقارب 6 في المائة، بينما سجلت الواردات الحقيقية تراجعاً بلغ معدله حوالي خمس مرات معدل تراجع الناتج المحلي الحقيقي العالمي، ليبلغ 30 في المائة خلال الفترة نفسها، الشكل (3).

الشكل (3)
تراجع حجم التجارة العالمية والناتج المحلي الحقيقي العالمي
في ضوء الأزمة العالمية

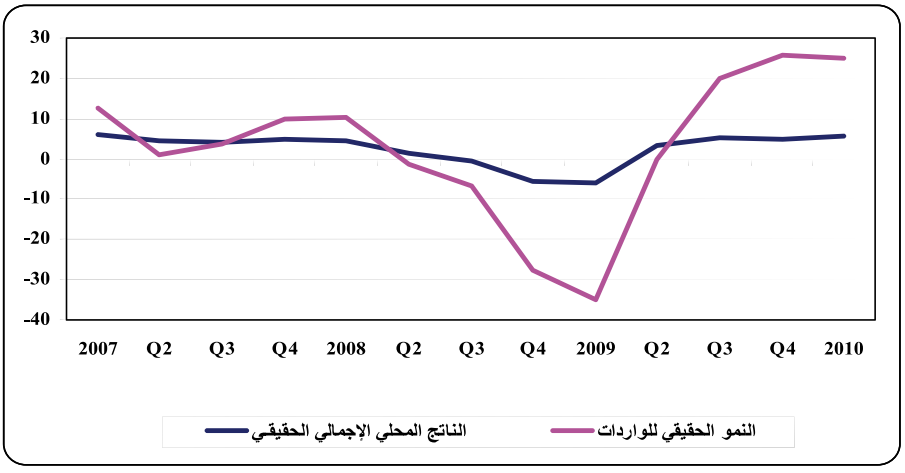

المصدر: صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالمي: أكتوبر 2010".

وتوضح إحدى دراسات البنك الدولي[4] أن حجم التجارة العالمية يتأثر بالأزمة الاقتصادية بحدة أكبر من تأثر الناتج المحلي الحقيقي العالمي. ويعزى ذلك إلى عدد من الأسباب، من أبرزها أن مدى استجابة انكماش حجم التجارة للانكماش في نمو الناتج

(4) Freund, Caroline. (2009). "The Trade Response to Global Downturns : A Historical Evidence", Policy Research Working paper 2015, The World Bank, August 2009.

المحلي الحقيقي، والتي يطلق عليها بالمرونة، فقد أخذت في الارتفاع عبر العقود الماضية وبلغت نحو 3.7 مرة خلال هذه الألفية مقارنة بنحو ثلاث مرات خلال عقد الثمانينات من الألفية الماضية، الشكل (4).

الشكل (4)
تطور مرونة التجارة العالمية إثر انخفاض الناتج المحلي الحقيقي العالمي خلال العقود الماضية

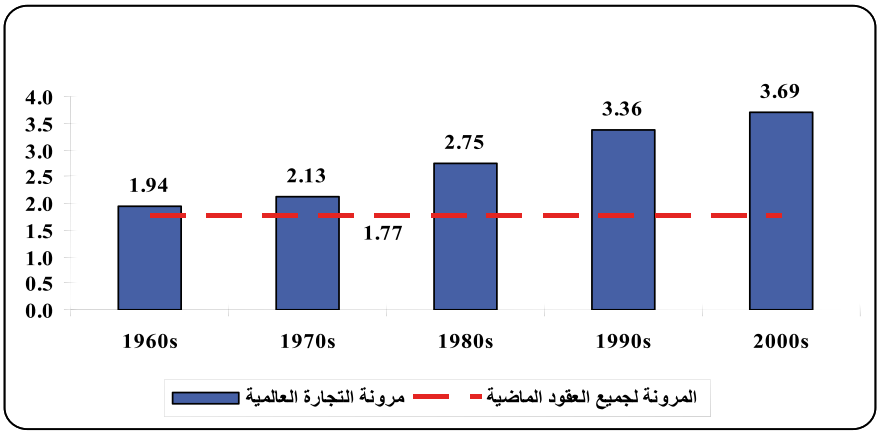

المصدر : صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالمي: سبتمبر 2009"، والدراسة (Freund, 2009).

وفي حين أن معدلات انكماش حجم التجارة العالمية تكون عادة أعلى من معدلات انكماش الناتج المحلي الحقيقي العالمي في أوقات الأزمة، توصلت الدراسة المذكورة إلى نتيجة مفادها أنه في حالة تعافي الاقتصاد العالمي وتحقيقه نمواً مستداماً، فإن نمو حجم التجارة العالمية يتوقع أن يكون أسرع وبمعدلات أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي العالمي، وذلك بناءاً على الشواهد القياسية بشأن هذه العلاقة، وفي ضوء الأنماط المستخلصة من المرونات المحتسبة خلال التجارب الماضية للأزمات العالمية.

ب- دور الشبكات العالمية للتصنيع والإنتاج (Global Supply Chains)

يتفق العديد من المحللين للتطورات في التجارة العالمية على أن إحدى أهم العوامل التي تجعل معدلات انكماش حجم التجارة العالمية تقدر بأضعاف معدلات انكماش الناتج المحلي الحقيقي العالمي في أعقاب الأزمة الحالية، أي أن تزايد مرونة تغير حجم التجارة العالمية بالنسبة للتغير في الناتج المحلي الحقيقي العالمي، يعزى بالدرجة الأولى إلى التوسع الملحوظ في الشبكات العالمية للإنتاج والتصنيع عبر الحدود الوطنية. فلم تعد الدول تصنع السلع بجميع مراحلها في مكان وموقع جغرافي واحد، بل أصبح الإنتاج والتصنيع يجزئان عبر عدد من الدول وذلك على أساس ما يسمى "بالتخصص العمودي" (Vertical Specialization)، أي تتجزأ مراحل الإنتاج إلى وحدات متكاملة لخطوط الإنتاج (Assembly Lines) بحيث يقوم كل خط إنتاج باستيراد مستلزمات الإنتاج وتصدير السلع نصف المصنعة، ثم يعاد استيرادها بعد أن طرأ عليها بعض التصنيع، وذلك لاستكمال تصنيعها. كل ذلك يطلق عليه بالتخصص العمودي. وتؤدي مراحل الإنتاج والتصدير هذه إلى تكرار احتساب قيمة الصادرات والواردات من جانب إحصائي، في حين يحتسب الناتج المحلي الإجمالي على أساس القيمة المضافة لعوامل الإنتاج.

ويمكن إيضاح ذلك بمثال، يتعلق بحالة قيام الولايات المتحدة بخفض الإنفاق الخاص في أعقاب الأزمة المالية العالمية، والذي يؤدي إلى تراجع الإنفاق على الاستيراد، كاستيراد الولايات المتحدة للحواسب الشخصية من الصين، الأمر الذي ينعكس بدوره على الطلب

على بعض مكونات الحاسوب كالدوائر المتكاملة (Integrated Circuits) التي تنتجها وتصدرها الولايات المتحدة إلى الصين، وبالتالي تنخفض صادرات الولايات المتحدة. ويوضح الجدول رقم (1) أن حصة السلع نصف المصنعة والوسيطة (غير النفطية) في صادرات الدول الصناعية أعلى من حصة هذه السلع نفسها في وارداتها، بينما يتضح عكس ذلك بالنسبة للدول النامية مثل الصين والبرازيل.

الجدول رقم (1)

أهمية السلع نصف المصنعة (الوسيطة) في التجارة السلعية لدول مختارة

	الواردات	الصادرات
الولايات المتحدة	39.7	53.9
اليابان	42.0	52.6
ألمانيا	47.8	47.0
البرازيل	67.2	42.1
الصين	61.8	37.7

المصدر : Nordas, H.K. (2006)."International Production Sharing: A case for a coherent Policy Framework", WTO Discussion Papers No. 11, Geneva, Switzerland

ويتبين مما سبق أن شبكات الإنتاج والتصنيع العالمية أصبحت عاملاً رئيسياً في ترابط عمليات الاستيراد بالتصدير في مختلف دول العالم، بحيث عندما تحدث صدمة خارجية كالأزمة المالية العالمية الأخيرة، فإن ذلك يؤثر على شبكات العرض العالمية (Global Supply Chain) والتي تحتضن مختلف عمليات التصنيع عبر الحدود الوطنية.

ثالثاً: تمويل التجارة الدولية في أعقاب الأزمة المالية العالمية

لقد شكل مجال تمويل التجارة العالمية إحدى الموضوعات الرئيسية التي تصدرت أجندة مناقشات السياسة الاقتصادية العالمية في مختلف المحافل الدولية، وكان تمويل التجارة إحدى الموضوعات التي حظيت باهتمام خاص في إعلان مجموعة العشرين G20، في ختام اجتماع القمة الذي انعقد في لندن في أبريل 2009. وقد قامت دول مجموعة العشرين بالتزامات محددة في هذا المجال، بحيث التزمت بتوفير مبالغ تقدر بنحو 250 مليار دولار لدعم تمويل التجارة العالمية. إضافة إلى ذلك، قام البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية التابعة له بالإعلان عن تنفيذ برنامج توفير السيولة العالمية للتجارة (Global Trade Liquidity Program) والذي يجمع مصارف تجارية وصناديق إقليمية للتنمية تحت مظلة واحدة لتعبئة مواردها المتاحة لتمويل التجارة الخارجية.

ويعزى اهتمام المجتمع الدولي بالتطورات الحاصلة في تمويل التجارة الخارجية من جراء الأزمة لكون تمويل التجارة يتميز عن بقية مجالات التمويل الأخرى (كتمويل الاستثمار ورأس المال التشغيلي على سبيل المثال) بشدة تأثيره على حجم الصفقات التجارية في أوقات الأزمات، بسبب تزايد المخاطر المتعددة عبر الحدود الوطنية. وتشير التجارب الماضية إلى أن الانكماش في السيولة النقدية العالمية يؤدي حتماً إلى انكماش في السيولة المتوفرة لتمويل التجارة، سواء في شكل الائتمان السابق للتصدير أو اللاحق للتصدير، وذلك في ضوء عدم التيقن في البيئة الاقتصادية العالمية، مما يؤدي أيضاً إلى قيام المصدرين بفرض شروط فيما يتعلق بالدفع من خلال أدوات تمويل أكثر ضماناً،

كاشتراط فتح خطاب الاعتماد المعزز. وتشير البيانات الإحصائية[5] المتوفرة عن تمويل التجارة العالمية، أن حجم تمويل الصفقات التجارية المقدم من قبل كبرى المصارف العالمية لفترات متوسطة وطويلة الأجل، تراجعت بنحو 40 في المائة في الربع الأخير من عام 2008، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
اتجاهات تمويل التجارة العالمية من قبل كبرى المصارف
في العالم خلال الأزمة

	2008	2009	نسبة التغير (%)
	(مليار دولار)		
- حجم تمويل التجارة العالمية	155.1	120.1	21.0-
- عدد الصفقات التجارية الممولة من قبل البنوك العالمية	922	804	-

المصدر : <Dealogic Trade Finance Leagues Tables>.

كما تظهر البيانات أن عدد الصفقات في التجارة الدولية الممولة من قبل البنوك العالمية تراجع من 922 صفقة في نهاية عام 2008 إلى 804 صفقة في نهاية عام 2009، وأن إجمالي حجم هذه الصفقات تراجع أيضاً من نحو 155 مليار دولار في نهاية عام 2008 إلى 120 مليار دولار في نهاية عام 2009، أي بانخفاض بلغت نسبته 21 في المائة، وهو يعد أدنى حجم تمويل للصفقات التجارية الدولية من قبل المصارف العالمية منذ عام 2004.

(5) قاعدة بيانات Dialogic، توفر أحجام تمويل التجارة من قبل كبرى البنوك والمؤسسات المصرفية العالمية، (Dialogic Trade Finance League Tables, 12/2/2010)

كما توضح بيانات صندوق النقد الدولي التي تقارن نسبة التغير في تمويل التجارة مع نسبة التغير في قيمة الصادرات حسب المجموعات الدولية، أن نسبة انخفاض تمويل التجارة تراوحت بين 8 في المائة بالنسبة لإفريقيا و13 في المائة بالنسبة لمجموعة دول أوروبا الشرقية. وقد شكل تمويل التجارة في منطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي أقل نسبة انخفاض ضمن المجموعات الدولية. وتوضح البيانات أيضاً أن نسب التراجع في قيمة تمويل التجارة لجميع المجموعات الدولية كانت أقل بكثير من نسب التراجع في قيمة الصادرات لهذه التجمعات، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
نسب التغير في قيمة تمويل التجارة وقيمة الصادرات حسب المجموعات الدولية
(مقارنة الفترة يناير 2009 بأكتوبر 2009)

التجمعات	التغير في قيمة تمويل التجارة (%)	التغير في قيمة الصادرات (%)
الدول المتقدمة	-%9	-%26
أمريكا اللاتينية	-%9	-%45
أوروبا بالوسطى	-%11	-%40
أوربا الشرقية	-%13	-%55
الشرق الأوسط والمغرب العربي	-%5	-%26
دول شرق آسيا الصاعدة	-%10	-%37
جنوب آسيا	-%9	-%13
أفريقيا - جنوب الصحراء	-%8	...

المصدر : صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي.

وفي جانب آخر، أجرى البنك الدولي دراسة ميدانية خلال عام 2009[6] لاستقصاء آراء نحو 402 شركة مصدرة ومستوردة و75 مصرفاً ومؤسسة تمويل التجارة في 14 دولة

(6) Past -Malouche, M. (2009). "Trade and Trade Finance Development in 14 developing countries September 2008, A World Bank Survey", Policy Research Working Paper 5138, The World Bank.

نامية (منها دولتان عربيتان هما تونس ومصر). وأفادت نتائج هذه الدراسة الميدانية بأن تقلص الائتمان للتجارة الخارجية، منذ سبتمبر 2008، يعزى إلى العقبات المرتبطة بارتفاع تكلفة أدوات تمويل التجارة، وزيادة تشدد المصارف في اشتراط الضمانات، والتأخر في تسديد الدفعات المستحقة من جانب المشتري. وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر المؤسسات المستهدفة في هذا الشأن.

فبالنسبة لتكلفة تمويل التجارة، ارتفعت أسعار الفائدة على إعادة التمويل في سوق بين البنوك وتراوحت بين 10 و30 نقطة أساس خلال الأعوام الماضية إلى ما يزيد عن 400 نقطة أساس في نهاية عام 2008 وبداية عام 2009. وتضاعفت تكلفة فتح خطابات الاعتماد ثلاث مرات التكلفة التي كانت سارية في عام 2007، من جانب المستثمرين في العديد من الدول، كالصين، وتركيا، وباكستان، والأرجنتين وبنغلادش. وبذلك تراجعت قيمة التجارة الدولية الممولة من قبل المصارف التجارية العالمية بصورة حادة في نهاية عام 2008، وبلغ هذا التراجع ذروته في النصف الأول من عام 2009، ثم بدأ تمويل التجارة العالمية في التعافي منذ النصف الثاني من العام نفسه.

رابعاً: ضمان ائتمان الصادرات العالمية في أعقاب الأزمة

لقد أظهرت نتائج الدراسات الميدانية التي أجراها البنك وصندوق النقد الدوليين عن تداعيات الأزمة على تمويل وضمان التجارة الدور المساند لمؤسسات ضمان ائتمان الصادرات في تقديم الضمانات، والتي ساهمت في تحفيز المصارف ومؤسسات التمويل على تقديم التسهيلات الائتمانية لتمويل التجارة الخارجية.

وفي محاولة لاستكشاف الدور الذي لعبته مؤسسات ضمان ائتمان الصادرات خلال الأزمة، تم تجميع أحدث البيانات المتاحة من الاتحاد الدولي لهيئات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (Berne Union)، الذي يضم 51 هيئة دولية وإقليمية ووطنية من 47 دولة وأطرافاً إقليمية ودولية. وقد تبين أن إجمالي الضمانات التي قدمتها هيئات وطنية لائتمان الصادرات في عينة تشمل 41 دولة عضو (منها دولتان عربيتان، هما الأردن ومصر) تراجع خلال الأزمة، حيث بلغت قيمة إجمالي الضمانات نحو 750 مليار دولار في نهاية الربع الثالث لعام 2009، وذلك مقارنة بحوالي 868 مليار دولار في نهاية الربع الثاني لعام 2008. ويبرز الشكل (6) أن اتجاهات إجمالي الضمانات المقدمة لائتمان الصادرات قد سايرت، بوجه عام، اتجاهات حجم التجارة العالمية خلال الأعوام الأربعة الماضية، كما يوضح الشكل أيضاً أن التراجع الربع سنوي في قيمة التجارة العالمية والذي حصل خلال الفترة (Q_12009-Q_22008) صاحبه أيضاً اتجاهاً تراجعياً في إجمالي الضمانات المقدمة لائتمان الصادرات خلال الفترة نفسها.

والجدير بالملاحظة في هذا الصدد، أن انكماش حجم الضمانات المقدمة لائتمان الصادرات العالمية والذي بلغ نسبة 15 في المائة، كان أقل بكثير من انكماش إجمالي قيمة صادرات الدول (41) في العينة[7] والتي بلغت نسبته 36.6 في المائة خلال الفترة نفسها. وفي المقابل، فإن التحسن الذي بدأ يطرأ على حجم التجارة العالمية خلال الربع الثاني من العام 2009 واكبه أيضاً اتجاه تصاعدي في تمويل التجارة وما ترتب عنه من ضمانات مقدمة لائتمان التجارة، الشكل (5).

(7) تشمل العينة هيئات وطنية لائتمان الصادرات من الدول الآتية (41) : الأرجنتين، أستراليا، بنغلادش، بوليفيه، البرازيل، كمبوديا، كندا، تشيلي، الصين الشعبية، كوستاريكا، مصر، فرنسا، ألمانيا، غانا، هنجاريا، الهند، اندونيسيا، إيطاليا، اليابان، الأردن، كينيا، كوريا، ماليزيا، المكسيك، نيجيريا، باكستان، باناما، بيرو، الفلبين، بولندا، روسيا، السنغال، أفريقيا، تنزانيا، تايلاند، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة ، فنزويلا وفيتنام.

الشكل (5)
مقارنة اتجاهات الصادرات العالمية وضمان ائتمان الصادرات خلال الأزمة

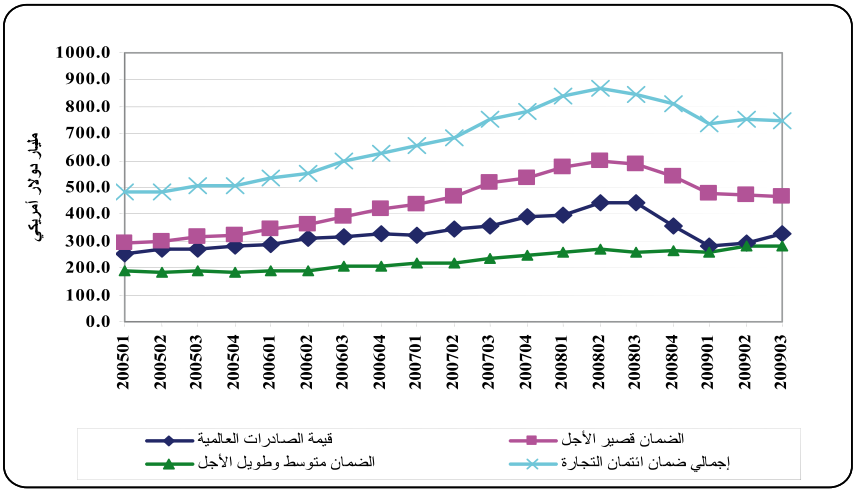

المصدر : قاعدة بيانات الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات (Berne Union).

ومما تبرزه أيضاً البيانات المتاحة من الاتحاد الدولي (Bern Union) والتي يعكسها الشكل (5) الاتجاهات شبه المستقرة للضمانات المقدمة لائتمان الصادرات في الأجلين المتوسط والطويل خلال الفترة ($Q_1$2009-$Q_2$2008)، والتي شهدت تراجعاً طفيفاً بنسبة 3 في المائة خلال هذه الفترة. وفي المقابل يوضح الشكل أن قيمة الضمانات المقدمة لائتمان الصادرات في الأجل القصير تراجعت بنسبة بلغت حوالي 22 في المائة خلال الفترة نفسها. وفي دراسة أعدها البنك الدولي[8] حول أداء الهيئات الوطنية لائتمان الصادرات

[8] Chauffour, J.P. Saborowski, C. and Soylemzoglu (2010). "Trade Finance in Crisis: Should Developing Countries Establish Export Credit Agencies", Policy Research Working Paper 5166, The World Bank.

في الدول النامية، فقد فسرت التباين في اتجاهات الضمانات في الأجل القصير مقارنة بالأجلين المتوسط والطويل، كونه يعزى للزيادة في الطلب على ضمان ائتمان الصادرات في الأجل المتوسط والطويل. ففي ضوء بيئة تجارية دولية مليئة بمخاطر نظامية عالية (High Systemic Risk) وقيام المصارف بالتركيز على دعم قواعدها الرأسمالية في الأجل القصير، فإن ذلك قد أدى بها إلى العزوف عن المخاطرة وعدم التفريط في الموارد المتاحة لديها في الأجل القصير، وبالتالي فقد عمدت المصارف على تخفيض أو العزوف عن تمويل الصفقات التجارية قصيرة الأجل، مما جعل هذا التمويل ينكمش بأكثر من الانكماش المسجل في تمويل التجارة في الأجلين المتوسط والطويل، وهي التجارة التي تتكون من صفقات كبيرة وتمويل من قبل مؤسسات التمويل الكبرى سواء الوطنية منها أو الإقليمية والدولية.

ويبدو هذا التفسير متسقاً مع الشواهد المستقاة من الدراسات الميدانية المذكورة سابقاً، والتي مفادها بأن المصارف المتعاملة في التجارة الدولية اعتمدت خلال الأزمة، على اشتراط أدوات أكثر ضماناً لتمويل التجارة، وذلك للتقليل من مخاطر عدم التسديد. بالإضافة إلى ذلك، فإن تزايد مخاطر الطرف المقابل (Counter-party risk) ساهم أيضاً في استبدال ضمان ائتمان الصادرات بأدوات توفر ضمانات أكثر، مثل خطاب الاعتماد المعزز.

غير أن العوامل المذكورة سابقاً قد لا تكون كافية لتفسير التباين في اتجاهات كل من ضمان ائتمان الصادرات قصير الأجل وضمان ائتمان الصادرات متوسط وطويل الأجل،

كما تبينه بيانات الاتحاد الدولي. ويرى بعض المحللين أن العامل الحاسم في ذلك التباين قد يكمن في الدعم الذي سارعت الحكومات بتقديمه للهيئات الوطنية لضمان ائتمان الصادرات، وذلك بهدف تقليل المخاطر العالمية على تمويل التجارة من قبل المصارف المحلية، وفي ظل اتساع الفوارق في أسعار الفائدة على إعادة التمويل، هذا بالإضافة إلى الدور المساند الذي لعبته مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية لزيادة الدعم المالي الموجه لتمويل التجارة الخارجية. فعلى سبيل المثال، قام البنك الدولي بزيادة الموارد المتاحة لتمويل التجارة من خلال تعزيز برنامج مؤسسة التمويل الدولية التابعة له، وذلك خلال الربع الأخير من العام 2008، وإنشاء برنامج آخر خلال أبريل 2009 (Global Trade Liquidity Program)، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
تطور السوق العالمية لتأمين ائتمان التجارة خلال الأزمة

(مليار دولار أمريكي)

	إجمالي تأمين ائتمان التجارة العالمية		تأمين ائتمان التجارة العالمية				قيمة الواردات العالمية	
			قصيرة الأجل		متوسطة وطويلة الأجل			
	القيمة	نسبة التغير (%)	القيمة	نسبة التغير (%)	القيمة	نسبة التغير (%)	القيمة	نسبة التغير (%)
Q1 2008	836.4	-	576.9	-	259.3	-	398.8	-
Q2 2008	867.9	3.8	599.6	3.9	268.3	3.5	440.3	10.4
Q3 2008	844.8	-2.7	586.9	-2.1	257.9	-3.9	443.7	0.8
Q4 2008	807.5	-4.4	540.5	-7.9	267.0	3.5	358.4	-19.2
Q1 2009	735.8	-8.9	476.0	-11.9	259.8	-2.7	279.3	-22.1
Q2 2009	752.6	2.3	468.7	-1.5	283.9	9.3	295.0	5.6
Q3 2009	749.9	-0.4	466.9	-0.4	283.0	-0.3	326.7	10.7

المصدر : قاعدة بيانات الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات (Berne Union).

خامساً: السياسات التجارية الدولية خلال الأزمة

إن من أبرز تبعات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي امتداد تأثيراتها من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي وما ترتب عنه من تحول النمو إلى انكماش الاقتصاد العالمي، وتفاقم البطالة. وتقدر منظمة العمل الدولية (ILO) أن حوالي 27 مليون شخص فقدوا وظائفهم حول العالم، وذلك خلال عام 2009، مما دفع معدل البطالة العالمية إلى أعلى مستوياته وبلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم نحو 200 مليون شخص. وعلى الرغم من ذلك، تشير تقارير منظمة التجارة العالمية التي ترصد التطورات في السياسات التجارية للدول الأعضاء أن الإجراءات التقييدية للتجارة والتي اتخذها العديد من الدول لم تؤثر بصورة مباشرة على تدفقات التجارة العالمية. وفيما يلي نبذة عن التطورات في السياسة التجارية للدول الشريكة التجارية الرئيسية، وتأثيراتها على التدفقات التجارية العالمية.

- **مجموعة دول العشرين (G20)**

لقد استخلص المحللون للأزمة أنه من أهم الدروس المستفادة من تجربة أزمة الكساد العالمي في ثلاثينات القرن العشرين، هو أن تصعيد القيود على التجارة الخارجية خلال الأزمة يؤدي إلى تعميق تأثيراتها وزيادة المخاطر وبما يلقي الاقتصاد الوطني في فترة ركود طويلة المدى. ولذلك فقد قامت مجموعة دول العشرين (G20) منذ أوّل قمة في نوفمبر 2008، بالالتزام بعدم اللجوء إلى الإجراءات الحمائية لمواجهة انعكاسات الأزمة

على اقتصاداتها، وحتى في حالة تدهور سوق العمل فيها. وقد قامت دول المجموعة بتجديد تعهداتها في هذا الشأن من خلال الإعلان الصادر عقب اجتماعاتها اللاحقة، ومنها بوجه خاص اجتماع قمة دول العشرين (G20) في لندن، في مايو 2009، واجتماع القمة في Pittsburg، في سبتمبر 2009.

غير أن هذه التعهدات لم تمنع قيام عدد من دول مجموعة العشرين، بالإضافة إلى دول متقدمة ودول نامية أخرى باتخاذ إجراءات حمائية للتجارة وعلى حساب دول شريكة تجارية أخرى. وقد ذكرت منظمة التجارة العالمية في تقريرها الدوري لرصد التطورات في السياسات التجارية لدول مجموعة العشرين (G20) أن سبع عشرة دولة من المجموعة اتخذت إجراءات الحماية. غير أن حصة الواردات التي قابلتها الإجراءات التقييدية تعتبر ضئيلة وتقدر بحوالي 0.8 في المائة من قيمة الواردات العالمية و1.3 في المائة من قيمة إجمالي واردات مجموعة دول العشرين، وذلك خلال الفترة من أكتوبر 2008 إلى أكتوبر 2009. وبالرغم من أن طبيعة القيود المتخذة أمام الواردات صعب حصرها، فإن إحدى تقارير منظمة التجارة العالمية[9] يشير إلى أن القيود التجارية المتخذة من قبل الدول المتقدمة تتعلق بقطاعات ذات كثافة عمالة كالصناعات الاستخراجية والمنسوجات والمعادن، وهي كلها قطاعات تواجه ضغوطات لتسريح العمالة العاملة فيها، وهي أيضاً القطاعات التي تكتسب الدول النامية فيها ميزة نسبيه وقدرة تنافسية أكبر.

(9) WTO "Report on G20 Trade and Investment Measures" (September 2009 to February 2010), March 2010.

- **الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي**

شكلت بعض البرامج والحزم التحفيزية للاقتصاد التي انتهجتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والتي تستهدف استعادة عافية اقتصاداتها واستعادة النمو فيها، أهم الوسائل التي تم من خلالها فرض الإجراءات التقييدية على التجارة. فقد قامت الولايات المتحدة بمنح الإعانات الرسمية التي تتضمنها هذه البرامج حصرياً على السلع المنتجة محلياً ومن قبل الشركات الوطنية، وذلك في إطار ما يعرف بشرط "اشتري محلياً" (Buy Local Requirement). فقد قام الكونغرس الأمريكي[10] في يناير 2009 بإصدار تشريعات تتضمن إجراءات حمائية تشترط بأن يقدم الدعم المالي لمشاريع القطاع العام الذي يستخدم مدخلات ومستلزمات الإنتاج المصنوعة في الولايات المتحدة فقط، الإطار رقم (1).

(10) Garry Clyde Hufbauer and Jeffrey J. Shott (2009). "Buy American : Bad for Jobs, Worse for Reputation", Policy Brief, Peterson Institute International Economics.

الإطار رقم (1)
القانون الأمريكي لاستعادة الانتعاش وعودة الاستثمار لعام 2009
"اشتري أمريكي" – "Buy American"

وافق الكونغرس الأمريكي في يناير 2009 على مخطط التحفيز والانتعاش الاقتصادي، والذي تضمن فقرة يشترط بموجبها على جميع مشاريع القطاع العام والممولة من برنامج التحفيز أن تستعمل الحديد والصلب المصنوع في الولايات المتحدة. كما تضمن البرنامج فقرة أخرى تشترط بأن مشتريات الملابس والأقمشة ذات العلاقة من قبل وزارة الداخلية الأمريكية (Homeland Department) يتعين أن تكون أمريكية الصنع ومصنوعة من شركات أمريكية. ولقد أثار هذان التشريعان عدداً من المسائل تتعلق بالعمالة الأمريكية وبالالتزامات التجارية للولايات المتحدة مع منظمة التجارة العالمية وبالسياسة الخارجية الأمريكية.

فالنسبة لمسألة العمالة، فإن التشريع المتعلق "بإشتري أمريكي"، كان الغرض منه التشجيع على خلق وحماية وظائفه، حيث لا يسمح بأن يصرف دولار واحد على أي من صناعات الحديد والصلب الأجنبية سواء مقيمة أو غير مقيمة في الولايات المتحدة. ولقد أجريت دراسات لمعرفة الانعكاسات المتوقعة من جراء تنفيذ برنامج التحفيز الاقتصادي على التوظيف في صناعات الحديد والصلب في الولايات المتحدة، وتبين أن نسبة الزيادة في التوظيف المرجوة ضئيلة جداً. وفيما يتعلق بالتزامات الولايات المتحدة في ضوء القانون المتعلق بشرط "اشتري أمريكي"، فقد تبين أنه يتعارض مع اتفاقية مشتريات الحكومة لمنظمة التجارة العالمية وكذلك أيضاً الفصل المتعلق بمشتريات الحكومة في اتفاقية النافتا للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

وأخيراً، فإن شرط "اشتري أمريكي" اتضح وأنه أدى إلى فقدان الثقة لدى الشركاء التجاريين للولايات المتحدة فيما يخص مدى احترام الولايات المتحدة لالتزاماتها في التجارة الدولية ومصداقية سياساتها الخارجية. وقد يفتح هذا الشرط المجال على مصراعيه للدول الأخرى بأن تحذوا حذو الولايات المتحدة بالتراجع عن تعهداتها في إطار مجموعة العشرين، واستخدام الإجراءات الحمائية ضمن برامج التحفيز والانتعاش الاقتصادي التي تنفذها.

كذلك، ومع تفاقم العجز في الميزانية الفدرالية الأمريكية وصعوبة تنفيذ الولايات المتحدة خطة تحفيز ثانية، أصبحت الولايات المتحدة تتجه نحو فرض رسوم من جانب واحد، وذلك بعد أن اعتبرت الصين، وهي الشريك التجاري الرئيسي للولايات المتحدة، "تتلاعب بالعملة" بهدف إبقاء أسعار الصادرات متدنية، مما ساهم في تدهور العجز التجاري الأمريكي. غير أن منظمة التجارة العالمية وعلى لسان مديرها العام، بادرت بدعوة الدول الكبرى ومجموعة دول العشرين (G20) إلى التوصل إلى حل متعدد الأطراف قائم على قواعد واضحة، وذلك بما يجنب الدول استخدام الإجراءات الانتقامية كرد على إجراءات الحماية التي تتخذها الدول، وبالتالي يحمي الاقتصاد العالمي الذي يشهد انتعاشاً من العودة إلى فترة ركود مجدداً.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، فقد قام من جانبه بالإعلان عن مجموعة من الإجراءات التحفيزية، ومن أبرزها تقديم الإعانات الرسمية حصرياً للصادرات من الزبدة والجبنة ومسحوق الحليب المنتجة كلياً في دول الاتحاد الأوروبي. كما قامت الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية بدعم الصناعات المحلية للسيارات بمبالغ ضخمة تقدر بنحو 48 مليار دولار.

- **الدول النامية**

أما فيما يتعلق بالدول النامية، فيشير تقرير البنك الدولي[11] أن عدداً منها لجأ أيضاً إلى اتخاذ إجراءات حمائية، تتمثل في زيادة التعرفة الجمركية على استيراد عدد من السلع،

(11) Elisa Gamberoni and Richard NewFarmer (2009), "Trade Protection : Incipient But Worrisome Trends" Trade Notes 37, International Trade Department, The World Bank.

من أبرزها السلع الاستهلاكية والسيارات والسلع الزراعية والحديد والصلب. وفي المقابل، قامت بعض الدول النامية الأخرى كالسعودية والأردن على سبيل المثال، بتخفيف القيود أمام التجارة الخارجية خلال الأزمة، مما ساعد هذه الدول على الحد من التضخم المستورد في أسعار المستهلك والمنتج وحفز الطلب الكلي، والذي بدوره ساهم في الحد من تقلص حجم التجارة العالمية، الشكل (6).

الشكل (6)
الدول الغنية تقدم الدعم ... والدول الفقيرة
تستخدم الحواجز، خلال الأزمة: طبيعة الإجراءات المتخذة
(أكتوبر 2008 – أبريل 2009)

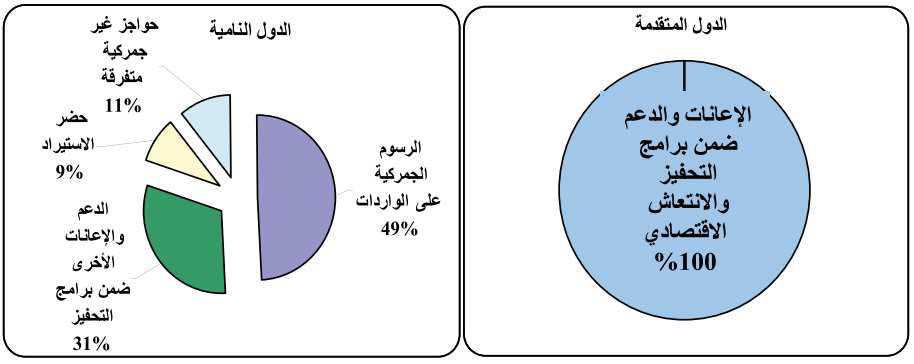

المصدر : المصدر المذكور في الهامش (11).

وعلى صعيد التعاون الدولي، فلم يطرأ تقدم يذكر في مفاوضات جولة الدوحة، غير أن الدول الأعضاء اتفقت في فبراير 2009 على قيام المنظمة بالرقابة الدورية على النظام التجاري المتعدد الأطراف، من خلال إعداد تقرير دوري يرصد جميع الإجراءات ذات

الطبيعة الحمائية التي تتخذها الدول الأعضاء، ورفع هذا التقرير إلى مجموعة دول العشرين قبيل اجتماعاتها المتتالية، وذلك لمناقشته وتقييم التأثيرات المتوقعة على النظام الاقتصادي العالمي.

سادساً: التطورات في التجارة العربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات خلال الأزمة المالية العالمية

أ- التجارة الخارجية العربية خلال الأزمة

امتدت آثار الأزمة إلى التدفقات التجارية العربية من خلال عدة عوامل محلية وخارجية. فقد أدى انكماش الطلب العالمي على النفط والتراجع في أسعاره العالمية الذي بدأ في النصف الثاني من عام 2008 وامتد إلى الربع الأول من عام 2009، إلى انخفاض حاد في الصادرات النفطية للدول العربية. كذلك فإن انكماش الطلب في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) للدول العربية أدى إلى انخفاض الصادرات العربية للسلع المصنعة.

تشير البيانات الشهرية للتجارة الخارجية المجمعة لعدد من الدول العربية إلى أن قيمة الصادرات العربية الإجمالية بدأت تتراجع مع بداية يوليو 2008، واستمرت في الانخفاض حتى نهاية العام وخلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2009. وشهدت أيضاً الصادرات العربية إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين من الدول المتقدمة (أي الاتحاد

الأوروبي، والولايات المتحدة واليابان) أعلى انخفاض لها وذلك خلال الأشهر الستة الأخيرة من عام 2008 والربع الأول من عام 2009، مسايرة بذلك الانخفاض في الأسعار العالمية للنفط، الذي يشكل السلعة الرئيسية في الصادرات العربية، الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)
اتجاهات التجارة الخارجية العربية خلال الأزمة المالية العالمية

	نسبة التغير (%) قيمة الصادرات		نسبة التغير (%) قيمة الواردات	
	2008 (يوليو - ديسمبر)	2009 (4 يناير-ابريل)	2008 (يوليو-ديسمبر)	2009 (4 يناير-ابريل)
العالم	35.4-	24.2-	8.8-	11.3
الاتحاد الأوروبي	28.8	44.1-	23.1	20.2-
الولايات المتحدة	43.0	56.5-	22.4	4.0-
اليابان	30.4	55.0-	12.2	32.3-
أسيا: (الصين، الهند، كوريا الجنوبية ماليزيا، سنغافورة وتايلندا)	13.8	34.0-	21.3	2.3-
الدول العربية (التجارة البينية)	28.0	17.5-	28.0	9.9-

المصدر : صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية (DOTS).

وتجدر الإشارة إلى أن تراجع أسعار النفط بلغ ذروته في نهاية عام 2008، ثم تحول الاتجاه التراجعي للأسعار إلى اتجاه تصاعدي في بداية عام 2009. أما بالنسبة لقيمة الصادرات العربية إلى الدول النامية في آسيا، فقد تراجعت بصورة طفيفة، وكذلك تراجعت أيضاً قيمة الصادرات العربية البينية، وإن كان متوسط نسبة التراجع أعلى خلال يناير - فبراير من عام 2009، ثم اتجهت قيمة الصادرات البينية العربية في الارتفاع بعد ذلك، الأشكال (7- أ) و(7- ب) و(7- ج) و(7- د).

الشكل (7 - أ)
اتجاهات إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية خلال الأزمة

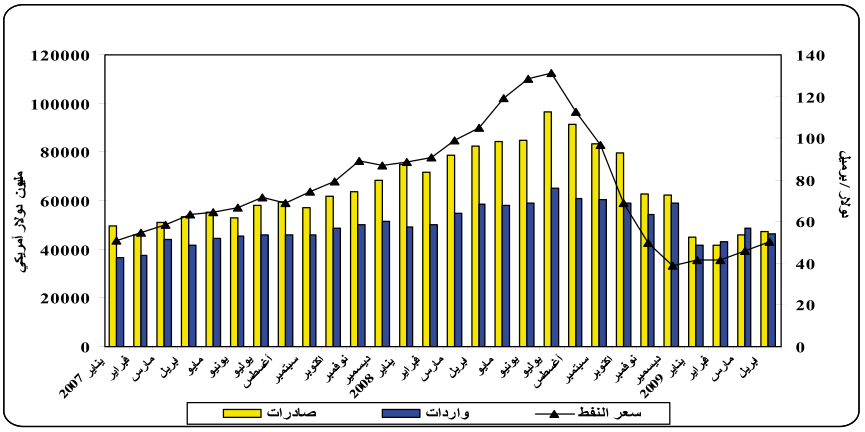

السعر الفوري لسلة خامات أوبك، والتي تضم إحدى عشر نوعاً من النفط الخام.
المصدر : صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية (DOTS) ومنظمة أوبك.

الشكل (7 - ب)
اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية مع الاتحاد الأوروبي

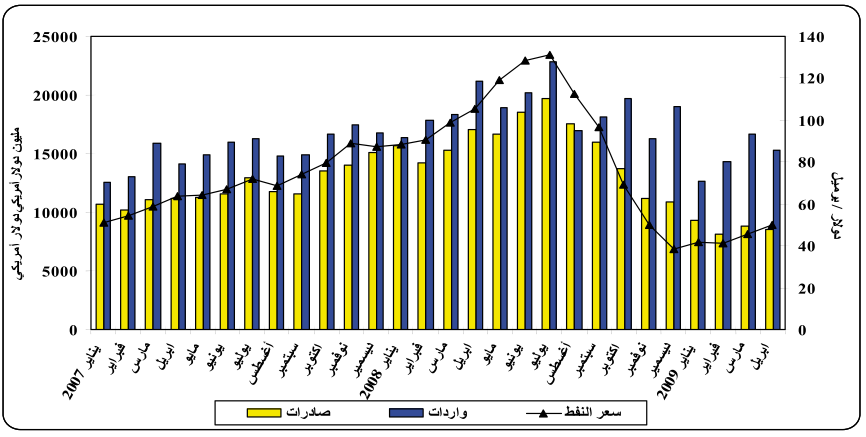

السعر الفوري لسلة خامات أوبك، والتي تضم إحدى عشر نوعاً من النفط الخام.
المصدر : صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية (DOTS) ومنظمة أوبك.

الشكل (7 - ج)

اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية مع دول آسيا (باستثناء اليابان)

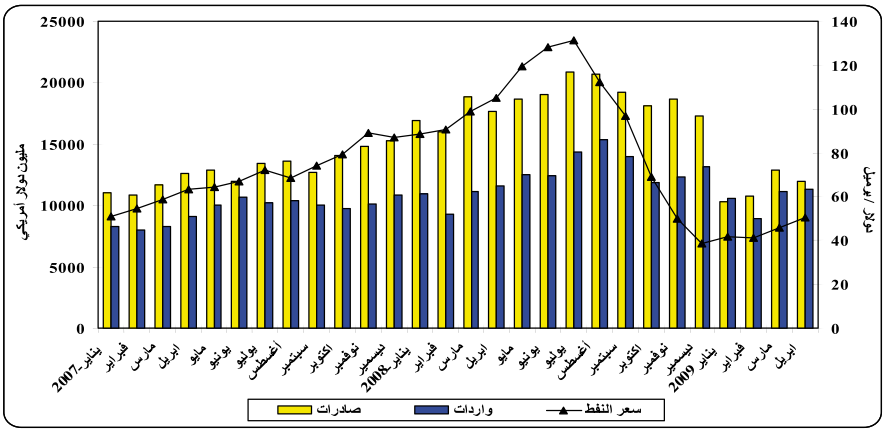

السعر الفوري لسلة خامات أوبك، والتي تضم إحدى عشر نوعاً من النفط الخام.
المصدر : صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية (DOTS) ومنظمة أوبك.

الشكل (7 - د)

اتجاهات التجارة البينية العربية

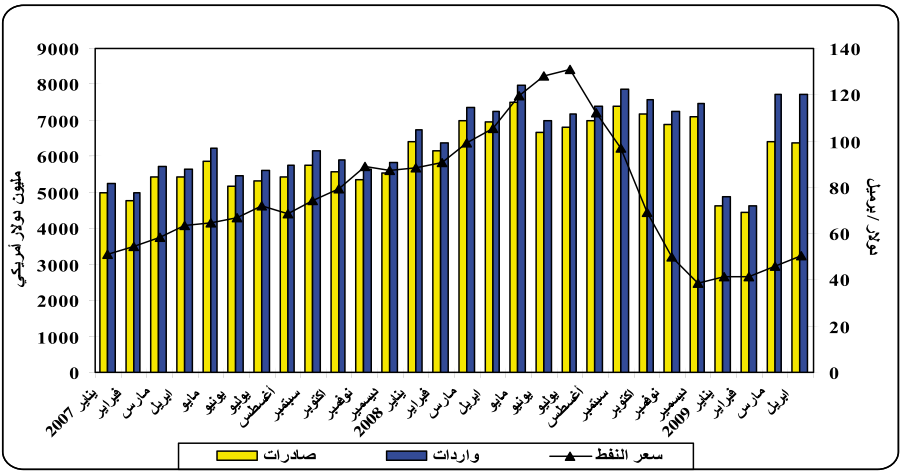

السعر الفوري لسلة خامات أوبك، والتي تضم إحدى عشر نوعاً من النفط الخام.
المصدر : صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية (DOTS) ومنظمة أوبك.

وكمحصلة لأداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى في عام 2009، انخفضت صادرات جميع الدول العربية باستثناء جيبوتي والصومال. ولقد سجلت غالبية الدول المصدرة للنفط أعلى نسب التراجع في الصادرات العربية، وجاءت صادرات الجزائر والكويت اللتين سجلتا أعلى نسبة تراجع بلغت نحو 42 في المائة. وقد تراوحت نسب انخفاض صادرات بقية الدول المصدرة للنفط بين 39.5 في المائة بالنسبة للصادرات السعودية و13.5 في المائة بالنسبة لصادرات قطر.

ولقد سجلت الدول غير النفطية أيضاً تراجعاً ملحوظاً في صادراتها حيث شهدت صادرات المغرب أعلى نسبة تراجع (39.9 في المائة) وسجلت صادرات لبنان أدنى نسبة تراجع (15.2 في المائة). وتشير هذه البيانات الإحصائية إلى أن الأزمة المالية العالمية أثرت على صادرات الدول العربية النفطية وغير النفطية على حد السواء، حيث تأثرت صادرات الدول غير النفطية خاصة بالتراجع في أسعار السلع الأولية الأخرى وأسعار السلع الزراعية، بالإضافة إلى تراجع الطلب الخارجي على السلع المصنعة كالمنتجات الكيماوية والآلات والمعدات والملبوسات.

وفي جانب الواردات العربية الإجمالية، فعلى الرغم من أن قيمتها شكلت اتجاها نحو الانخفاض خلال الأشهر (يوليو- نوفمبر) 2008 فإن قيمتها الإجمالية شكلت اتجاهاً تصاعدياً منذ بداية عام 2009، وخلال الربع الأول من ذلك العام. ولقد تأثرت الواردات الإجمالية العربية بتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول ا لعربية من جراء تأثيرات الأزمة العالمية، غير أن الإجراءات والبرامج المالية التحفيزية لدعم الطلب المحلي وتجنب الركود الاقتصادي كلها عملت على تخفيف حدة تراجع الواردات العربية.

وفيما يتعلق بأداء واردات الدول فرادى في عام 2009، تراجعت واردات جميع الدول العربية، باستثناء العراق والسودان. وقد سجلت البحرين أعلى نسبة تراجع في الواردات بلغت 32.5 في المائة إثر التباطؤ في النشاط الاقتصادي فيها، وسجلت اثنتي عشرة دولة أخرى تراجعاً في وارداتها تراوحت نسبه بين 10.9 في المائة (عمان) و28 في المائة (الكويت). وسجلت أربع دول أخرى انخفاضاً في إجمالي الواردات تراوح بين 0.3 في المائة (ليبيا) و5.4 في المائة (سورية)، الشكل (8).

الشكل (8)
التراجع في التجارة الإجمالية للدول العربية عام 2009

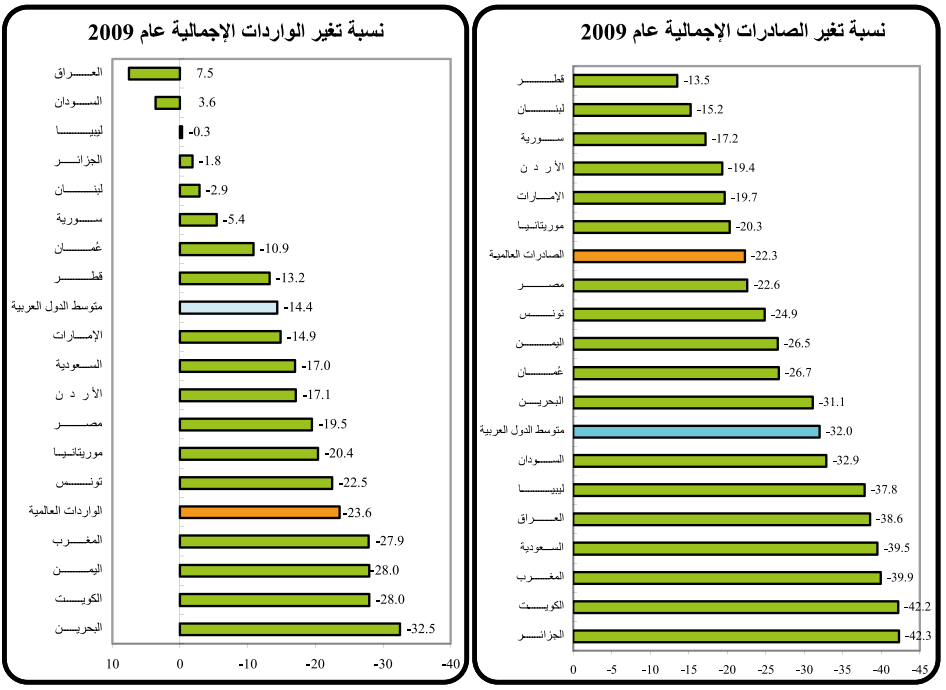

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2010.

أما بالنسبة للدول التي سجلت زيادة في وارداتها، فقد جاءت الزيادة في واردات كل من العراق والسودان لتلبية احتياجات النشاط الاقتصادي الذي تشهدهما خلال الأعوام القليلة الماضية، بالإضافة إلى إعادة البناء والتعمير، وزيادة الاستثمار الأجنبي في تطوير قطاع النفط بالنسبة للعراق.

ب- التجارة البينية العربية

أدى تراجع أسعار النفط العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى انخفاض متوسط قيمة التجارة البينية في عام 2009 بنسبة 19.6 في المائة لتبلغ نحو 71.1 مليار دولار وذلك مقارنة بقيمة 88.4 مليار في عام 2008. وانخفضت قيمة الصادرات البينية بنسبة 19.7 في المائة، كما سجلت قيمة الواردات أيضاً انخفاضاً بنسبة 19.5 في المائة، الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)
أداء التجارة البينية العربية
(2009-2005)

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي للفترة (2005-2008) %
	2005	2006	2007	2008	2009[2]	2005	2006	2007	2008	2009	
متوسط التجارة البينية العربية [1]	46.2	56.1	67.6	88.4	71.1	36.5	21.5	20.4	30.9	19.6-	24.2
الصادرات البينية العربية	48.3	58.6	71.0	93.0	74.7	33.8	21.5	21.0	31.1	19.7-	24.4
الواردات البينية العربية	44.1	53.6	64.2	83.8	67.5	39.7	21.6	19.8	30.6	19.5-	23.9

[1] (الصادرات + الواردات) ÷ 2.
[2] بيانات أولية.
المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.

وعلى صعيد أداء الدول فرادى، سجلت جميع الدول العربية انخفاضاً في صادراتها البينية، باستثناء مصر والسودان، حيث تراوحت نسب الانخفاض بين 0.4 في المائة بالنسبة للأردن و53.2 في المائة بالنسبة لليمن. وفي المقابل، سجلت قيمة صادرات مصر إلى الدول العربية زيادة ملحوظة بنسبة 19.6 في المائة لتبلغ نحو 8.3 مليار دولار في عام 2009، واستمرت أيضاً قيمة صادرات السودان إلى الدول العربية في النمو لتبلغ نسبة 14.4 في المائة خلال الفترة نفسها.

وفي جانب الواردات البينية، فقد تراجعت قيمتها في جميع الدول العربية، باستثناء الجزائر والعراق. ولقد تراوحت نسب التراجع بين حوالي 13 في المائة بالنسبة للسودان ونحو 49 في المائة بالنسبة لليمن. ويعزى تراجع التبادل التجاري بين اليمن والدول العربية من جانبي الواردات والصادرات إلى الأوضاع الأمنية الصعبة التي يمر بها اليمن. ومن جهة أخرى، قفزت واردات الجزائر من الدول العربية بنسبة 46.5 في المائة، في حين ارتفعت واردات العراق من الدول العربية بنسبة 7.5 في المائة في عام 2009. ويلاحظ أن الجزائر التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عام 2008، قامت بإزالة جميع الرسوم الجمركية على السلع العربية المنشأ بداية من عام 2009، مما أسهم كثيراً في تنشيط حركة التجارة بين الجزائر والدول العربية الأخرى. وعلى سبيل المثال، تشير بيانات التجارة الخارجية لعام 2009، أن الواردات الجزائرية من مصر تضاعفت بنحو 225 في المائة، ومن سورية بنحو 131 في المائة، ومن الإمارات بنحو 82 في المائة، ومن كل من تونس والسعودية بنسبة 31.5 في المائة، الشكل (9).

الشكل (9)

التغير في التجارة البينية العربية عام 2009

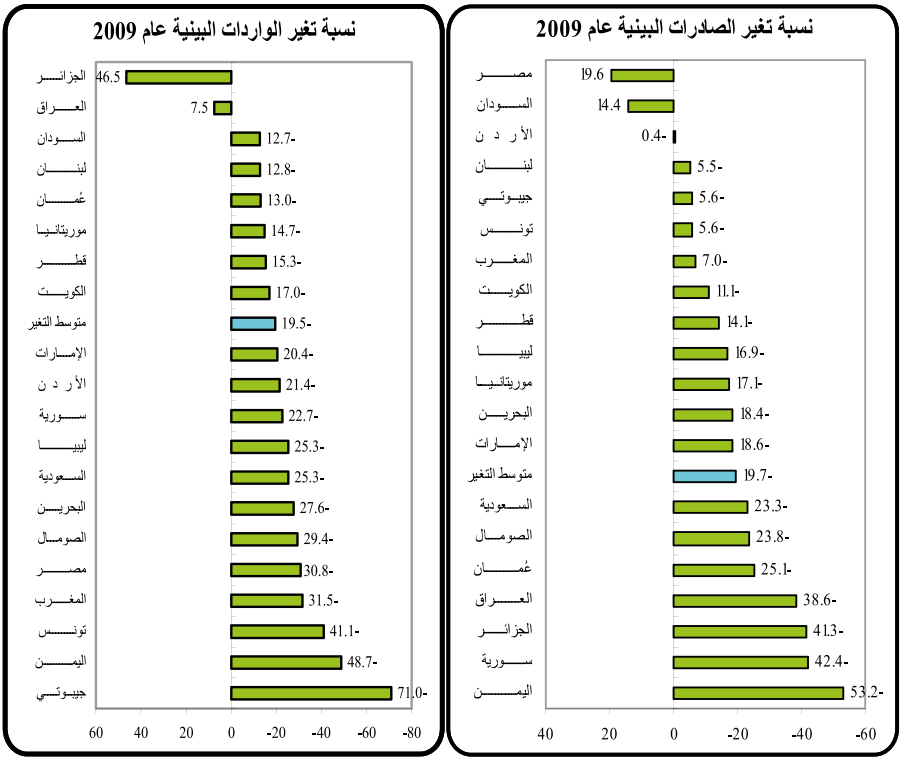

المصدر: الملحق (4/8).

ولقد أظهرت التطورات في التدفقات التجارية العربية البينية أنها ساهمت في تخفيف الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على التجارة السلعية والاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين وقطاع السياحة، الإطار رقم (2).

الإطار رقم (2)
دور التكامل الاقتصادي العربي البيني في تخفيف
تأثيرات الأزمة المالية العالمية

أظهرت الأزمة العالمية أهمية ترابط الاقتصادات العربية ببعضها البعض، حيث أن عدداً من الدول كالأردن ولبنان وسورية ترتبط اقتصاداتها بصورة وثيقة باقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال الصادرات وتحويلات العاملين والسياحة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير البيانات الأولية عن التجارة البينية لهذه الدول أن قيمتها لم تنخفض خلال الفترة 2008-2009، غير أن قيمة تحويلات العاملين المصريين في دول مجلس التعاون، على سبيل المثال، انخفضت بصورة طفيفة (1.6 في المائة) في عام 2009. أما السياحة الخليجية إلى لبنان وسورية ومصر فقط استمرت في نموها خلال عامي 2008 و2009. وبالنسبة لدول المغرب العربي، فقد لعبت السياحة إلى تونس من دول المغرب العربي دوراً هاماً في إبقاء إيرادات السياحة لتونس على مستواها لما قبل الأزمة، حيث ساهم قدوم السائحين من الجزائر وليبيا في تعويض انخفاض حجم السياحة الأوروبية وبالتالي الإيرادات الناجمة عنها. وتشير تداعيات الأزمة العالمية على المنطقة العربية إلى أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه التكامل الاقتصادي العربي في مجال التجارة السلعية والخدمات بما في ذلك تحويلات العاملين بالخارج في تخفيف حدة التأثيرات السلبية للأزمات العالمية على الاقتصادات العربية، الشكل (11).

غير أن التكامل الاقتصادي العربي لا يزال يحتاج إلى ما هو أكثر من التبادل التجاري ليشمل التكامل الصناعي، وذلك من خلال إنشاء شبكات إنتاج وتصنيع وتوزيع إقليمية عربية تتمتع بمرونة انتقال عوامل الإنتاج فيما بين الدول العربية، الأمر الذي يجعل التصنيع داخل أحداها يعتمد على الميزات النسبية وليس على الحدود السياسية. كما أن نشوء الصناعات سوف يعتمد على سوق كبير قادر على استيعاب العمالة المتخصصة والمهارات العربية، وبالتالي سيؤدي إلى رفع متوسط دخل الفرد العربي وتقارب مستوياته فيما بين الدول العربية.

الشكل (11)
أهم التدفقات التجارية بين دول المشرق العربي *
ومجلس التعاون لدول الخليج العربية
لعام 2008

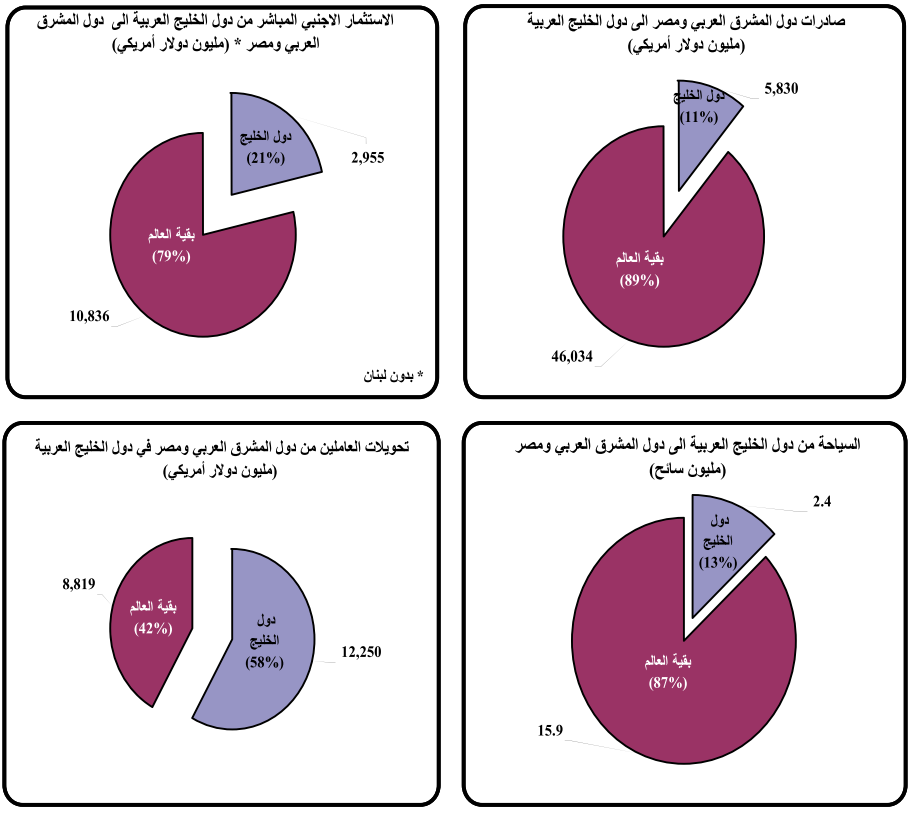

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قاعدة بيانات التجارة الخارجية للأمم المتحدة (COMTRADE).
البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (تقارير الفصل الرابع المتعلقة بدول المشرق العربي ومصر ودول الخليج العربية.
* دول المشرق العربي تضم الأردن، سورية، لبنان ومصر.

ج- السياسات التجارية العربية خلال الأزمة

تفيد التقارير الدورية لمنظمة التجارة العالمية[13] عن السياسات التجارية الدولية ومنها عدد من الدول العربية، خلال الأزمة المالية العالمية، بأن **المغرب** قامت برفع نسبة الرسوم الجمركية على القمح المستورد لتبلغ 170 في المائة، في بداية عام 2009. وفي المقابل، قامت **السعودية** بتخفيض الرسوم الجمركية على مستوردات 92 سلعة، بداية من يونيو 2009. كذلك قام **الأردن** خلال عام 2009 بتخفيض ضريبة القيمة المضافة على بعض الخدمات الأساسية كجزء من الإجراءات النقدية والمالية لتخفيف أعباء الأزمة على الاقتصاد الأردني. وقامت **مصر** في الربع الأول من عام 2009 بإعفاء بعض أنواع المنسوجات المستوردة من الرسوم الجمركية، وإزالة الرسوم الجمركية الإضافية المفروضة على مستوردات الحديد والقطن والسكر. كما قامت السلطات النقدية في تلك الدول بإجراء تخفيضات متتالية لأسعار الإقراض والخصم وذلك لتشجيع المصارف على إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي **تونس**، قامت السلطات في بداية عام 2009 بزيادة مساهمة الدولة في رأس مال الشركة التونسية لضمان الصادرات (COTUNACE)، وحثها على تقديم الدعم للمصدرين، من خلال مساهمة الحكومة في تغطية مصاريف المشاركة في المعارض الدولية.

(13) World Trade Organization: "Overview of Developments in The International Trading Environment" Annual Report by the Director General, WT/TPR/OV/13, 24 November 2010.

وبوجه عام، تشير هذه التطورات إلى أن الدول العربية نفذت إجراءات جمركية وغير جمركية لتيسير التجارة الخارجية وليست حمائية في طبيعتها، بحيث استهدفت هذه الإجراءات من جانب الواردات، تخفيف كلفة استيراد السلع الأساسية والتي تؤثر سلباً على القدرة الشرائية للمستهلكين. ومن جانب الصادرات تخفيف كلفة الإنتاج والتصدير وذلك سواء من خلال تخفيض كلفة التمويل للتصنيع والتصدير أو من خلال توفير المزيد من الضمانات لائتمان الصادرات وبما يحث المصدرون على المخاطرة في التصدير إلى الأسواق الأجنبية غير التقليدية، في ضوء تراجع الطلب الخارجي ودخول اقتصادات الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية في فترة ركود من جراء الأزمة المالية العالمية.

د- تمويل التجارة الخارجية العربية بواسطة المصارف التجارية والبرامج الوطنية خلال الأزمة المالية العالمية

يعتبر تمويل التجارة الخارجية من الأنشطة المصرفية المهمة التي يمارسها القطاع المصرفي في العديد من الدول العربية. ولقد تقلص نشاط الائتمان المصرفي المقدم للتصدير والاستيراد في معظم الدول العربية بداية من سبتمبر 2008، وذلك في ضوء ظهور أعراض شح السيولة المتوفرة لدى المصارف العالمية والمصارف الأجنبية المتواجدة في الأسواق المحلية في عدد من الدول العربية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة مختلف أدوات تمويل التجارة الخارجية إثر تزايد المخاطر الناجمة عن عدم التيقن في البيئة التجارية الدولية، وتشديد المصارف التجارية في اشتراطها للمزيد من الضمانات

لمواجهة المخاطر الناجمة عن التأخر أو عدم سداد المشترين. ولقد تأثرت الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في التجارة الخارجية أكثر من غيرها من ظروف التمويل الصعبة.

وفي ضوء عدم توفر بيانات ومعلومات مجمعة للدول العربية عن تمويل المصارف التجارية والبرامج الوطنية لتمويل للتجارة الخارجية، فقد تم استيفاء البيانات المتوفرة لبعض الدول العربية فقط. فمثلاً، بالنسبة **للسعودية**[13]، شهد تمويل المصارف التجارية للاستيراد والصادرات تراجعاً حاداً خلال عام 2009. ففي جانب تمويل المصارف التجارية لواردات القطاع الخاص، في شكل اعتمادات مسددة وفواتير مرسلة للتحصيل، فقد شهد انخفاضاً بنسبة 23.9 في المائة في عام 2009 ليبلغ قيمة 43.2 مليار دولار. علماً أن حصة واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية تقدر بحوالي 45.1 في المائة من إجمالي قيمة الواردات السعودية في عام 2009، و49.1 في المائة في العام السابق. وجاء أكبر انخفاض في قيمة التمويل المقدم لواردات مواد البناء بنسبة بلغت 38 في المائة، ثم يلي ذلك الانخفاض في قيمة تمويل واردات المواد الغذائية بنسبة 23.9 في المائة. وبالنسبة لعام 2010، فقد سجل تمويل الواردات من قبل المصارف التجارية تحسناً يتوقع أن تبلغ نسبة زيادته حوالي 10 في المائة مقارنة مع عام 2009، وذلك يعزى في جزء منه إلى ارتفاع التمويل المقدم لاستيراد المواد الغذائية والآلات والملابس الجاهزة والمنسوجات، وفي ضوء ارتفاع الطلب المحلي وتوقعات ارتفاع معدل النمو في الاقتصاد السعودي خلال الفترة نفسها.

(13) مؤسسة النقد العربي السعودي: التقرير السنوي (46) عام 2010 م.

وفي جانب تمويل الصادرات السعودية غير النفطية من قبل المصارف التجارية، في شكل اعتمادات مسددة، فقد شهد انخفاضاً بلغت نسبته 20.3 في المائة ليبلغ نحو 8.9 مليار دولار في عام 2009، علماً أن نسبة صادرات القطاع الخاص التي تمولها المصارف التجارية في السعودية تبلغ حصة 30.4 في المائة من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال عام 2009.

إضافة إلى ذلك، يقوم الصندوق السعودي للتنمية من خلال برنامج الصادرات السعودية التابع له بتمويل وضمان ائتمان الصادرات غير النفطية السعودية. وقد بلغت عمليات البرنامج لتمويل الصادرات غير النفطية نحو 258 مليون دولار خلال عام 2009، وذلك مقارنة بنحو 225 مليون دولار من العام السابق، ويلاحظ أن عمليات تمويل الصادرات السعودية من قبل الصندوق السعودي للتنمية لم تتأثر بالأزمة، حيث شهدت تزايداً مستمراً منذ إنشاء برنامج الصادرات السعودية في عام 2003.

وبالنسبة لأوضاع تمويل التجارة الخارجية في **مصر**، تجدر الإشارة في البداية إلى أن المصارف الأجنبية المقيمة في مصر تستأثر الحصة الأكبر في تنفيذ عمليات ائتمان التجارة الخارجية، والتي تقدر بنحو 60 في المائة من قيمة التمويل المقدم للتصدير والاستيراد في مصر، في حين تحتفظ المصارف التجارية المحلية بالحصة المتبقية (40 في المائة) من سوق تمويل التجارة الخارجية المصرية، وذلك وفقاً لدراسة البنك الدولي[14] آنفة الذكر.

[14] أنظر المرجع في الهامش (6).

وتفيد نتائج استطلاع آراء الشركات والمصارف التجارية في مصر وفقاً للدراسة المذكورة، أن عمليات تمويل الصادرات بواسطة الاعتمادات المسددة انخفضت بنسبة 10 في المائة في عام 2009، وذلك يعزى لعدة أسباب منها، تراجع الطلب الخارجي على الصادرات المصرية من جهة، وتشدد المصارف التجارية العاملة في مصر لقبول الضمانات العينية والعمل على تقليل نسبة المخاطر التي تتحملها المصارف التجارية لتحصيل عوائد التصدير. وكذلك كان شأن عمليات تمويل الواردات المصرية من قبل المصارف التجارية، التي تراجعت بدورها بنسبة تقدر بنحو 25 في المائة، وذلك إثر تباطؤ الطلب بشقيه المحلي والخارجي والركود في الاقتصاد العالمي. وتعد الشركات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تضرراً وتأثراً بتشدد المصارف في توفير التمويل لعمليات الاستيراد.

وفي **تونس**، فقد تراجعت عمليات تمويل الصادرات في ضوء انخفاض حجم الصادرات التونسية، وذلك على الرغم من توفر السيولة اللازمة لدى القطاع المصرفي المحلي، وكذلك في ضوء تزايد المخاطر المرتبطة بظروف المستورد كمخاطر عدم السداد في أسواق الدول الشريكة الرئيسية لتونس. وفي جانب تمويل الاستيراد فقد تقلص حجم التمويل بواسطة المصارف التجارية العاملة في تونس، في ضوء تباطؤ الطلب المحلي وتشدد المصارف التجارية التونسية في اشتراطاتها للضمانات الإضافية، خاصة فيما يتعلق بعمليات استيراد الآلات والمعدات من قبل شركات القطاع العام والتي تتطلب فترات زمنية أطول للتمويل والسداد.

هـ- تمويل المؤسسات الإقليمية للتجارة العربية خلال الأزمة

يقوم كل من برنامج تمويل التجارة العربية المنبثق عن صندوق النقد العربي، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة المنبثقة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتقديم التمويل للقطاعين الخاص والعام من مصدرين ومستوردين في الدول الأعضاء بواسطة الوكالات المعتمدة من قبل كلا المؤسستين. ولقد شهد تمويل التجارة العربية المقدم من المؤسستين الإقليميتين تباطؤاً في ضوء تراجع حجم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الدول العربية، بالإضافة إلى زيادة تكلفة ضمان ائتمان الصادرات في ضوء تزايد المخاطر الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، الجدول (7).

الجدول رقم (7)
قيمة عمليات تمويل التجارة الخارجية
العربية من المصادر الإقليمية

	2008	2009	2010
برنامج تمويل التجارة العربية (صندوق النقد العربي)			
سحوبات من خطوط الائتمان (مليون دولار)	774.0	776.0	745.0
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (البنك الإسلامي للتنمية)			
عمليات معتمدة (مليون دولار)	989.5	878.5	...

المصدر :التقرير السنوي لكل من برنامج تمويل التجارة العربية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

ضمان ائتمان التجارة العربية خلال الأزمة

تأثر سلباً نشاط ضمان ائتمان الصادرات والواردات الذي يقدمه عدد من الدول العربية والمؤسسات الإقليمية لضمان ائتمان التجارة، وذلك أسوة بالتراجع في حجم التمويل المقدم للتجارة العربية. ويعزى تراجع حجم الضمان إلى الانخفاض الحاد في التجارة الخارجية للدول العربية خلال الفترة (Q2 2008 – Q1 2009)، بالإضافة إلى استبدال الضمانات المقدمة لائتمان التجارة والتي تطلبها المصارف من المصدرين أو المستوردين باشتراط فتح خطابات الاعتماد المعزز لتمويل التجارة، وذلك في ظل تزايد مخاطر الطرف المقابل (counter-party risk) لدى الزبون الممول من قبل البنك. ومما تبرزه البيانات المتوفرة لدى الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات (Berne Union) عن هيكل ضمانات ائتمان التجارة للآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، هو أن الالتزامات لضمان ائتمان التجارة في الأجل القصير التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال عامي 2007 و2008، قبل اندلاع الأزمة، فقد تقلصت بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تضم الدول العربية وإيران، وذلك بداية من الربع الأخير من عام 2008 وحتى نهاية عام 2009، في حين لم تسجل التزامات ضمان ائتمان التجارة للأجل المتوسط والطويل انكماشاً يذكر بالنسبة للمنطقة.

وكما سبقت الإشارة إليه، فإن هذه الضمانات مطلوبة لتمويل الصفقات الكبيرة الحجم والتي تواجه مخاطر الطرف المقابل (Counter-party risk). وبافتراض أن الهيئات الوطنية لضمان ائتمان الصادرات التي تقوم في كثير من الأحيان بتقديم مثل هذه

الضمانات، يمكن القول بأن هذه الهيئات قد لعبت دوراً حاسماً خلال الأزمة المالية العالمية في مساندة تمويل الصادرات متوسطة وطويلة الأجل، كما توضحه البيانات المتوفرة عن مصر والأردن، الجدول (8) والشكلان (10- أ) و(10- ب).

الجدول رقم (8)
التزامات ضمان ائتمان الصادرات

	التزامات قصيرة الأجل (مليون دولار)			التزامات متوسطة وطويلة الأجل (مليون دولار)		
	Q1 2008	Q1 2009	نسبة التغير (%)	Q1 2008	Q1 2009	نسبة التغير (%)
الأردن	965.2	967.4	0%	83.4	203.9	144%
مصر	3508.4	3263.4	%7-	2958.0	3365.2	14%

المصدر : قاعدة بيانات الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات (Berne Union).

الشكل (10- أ)
اتجاهات حجم ضمان ائتمان الصادرات قصير الأجل

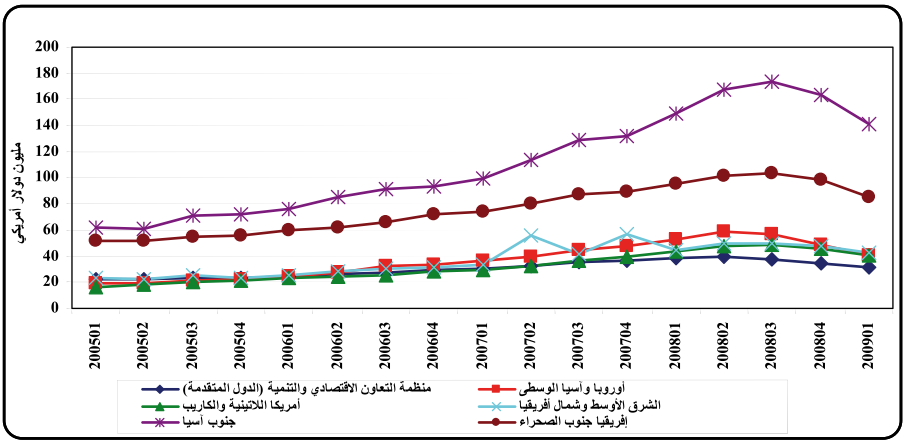

المصدر : قاعدة بيانات الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات.(Berne Union)

الشكل (10- ب)

اتجاهات حجم ضمان ائتمان الصادرات متوسط وطويل الأجل

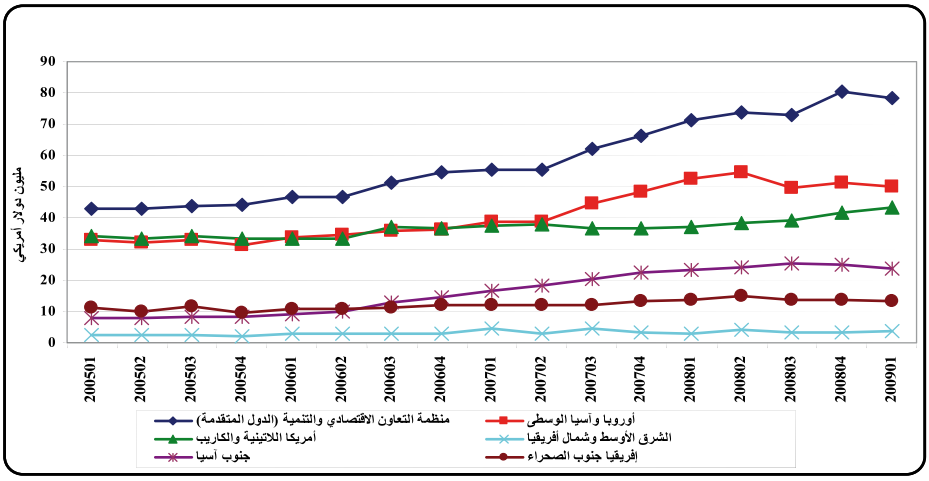

المصدر : قاعدة بيانات الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات.(Berne Union)

الاستنتاجات والتوصيات

تطرقت هذه الدراسة إلى أداء التجارة العالمية ومنها العربية من جوانب عديدة، وذلك في أعقاب الأزمة المالية العالمية، خلال عامي 2008-2009، وتبين أن التجارة الخارجية العربية قد تراجعت بصورة حادة، ولكن أقل حدة من التراجع الذي تعرضت له التجارة العالمية. ولم تتخذ الدول العربية سياسات حمائية في شكل زيادة الرسوم الجمركية وفرض عوائق غير جمركية جديدة أمام الاستيراد. وعلى العكس فقد قام عدد من الدول العربية بتخفيض القيود على استيراد السلع الغذائية الأساسية للحد من التضخم المستورد وحماية القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة والعاطلين عن العمل.

ولقد تراجع أيضاً حجم تمويل التجارة الخارجية في عدد من الدول العربية خلال الأزمة، وتبين من نتائج استقصاء آراء مصدرين ومصارف تجارية عاملة في عدد من الدول النامية، ومنها بعض الدول العربية، إلى أن التراجع لم يعزى إلى الشح في السيولة لدى المصارف التجارية، وإنما يعود لتقلص الطلب العالمي الذي نجم عنه تقلص حجم الصادرات والواردات العالمية، في ظل تزايد مخاطر الطرف المقابل (Counter party risk) الناجمة عن الأزمة، الأمر الذي جعل العديد من المصدرين والمصارف التجارية تشترط أدوات تمويل التجارة الخارجية الأكثر ضماناً، وقيام المصارف التجارية بانتقاء الصفقات التجارية التي تقوم بتمويلها على أساس تقليل المجازفة (Risk aversion)، مما أدى إلى ارتفاع الرسوم المصرفية لفتح خطابات الاعتماد أضعاف ما كانت عليه قبل اندلاع الأزمة في عام 2007.

وفيما يتعلق بضمان ائتمان التجارة العربية، فقد تراجع إجمالي التزامات ضمان ائتمان الصادرات في ظل تراجع الطلب على تمويل التجارة وزيادة تكلفة تأمين ائتمان الصادرات الناجمة عن ارتفاع مخاطر الطرف المقابل. إلا أن البيانات المتوفرة من الاتحاد الدولي (Berne Union) عن الضمانات لائتمان الصادرات، المقدمة من الهيئات الوطنية لضمان ائتمان الصادرات تشير إلى حصول زيادات في حجم الضمانات المقدمة لائتمان الصادرات الوطنية متوسط وطويل الأجل وذلك خلال فترة الأزمة المالية العالمية.

ويبدو أن الهيئات الوطنية لضمان ائتمان الصادرات لعبت دوراً حاسماً خلال الأزمة في تقديم الدعم لضمان ائتمان الصادرات متوسط وطويل الأجل، الذي يترتب عنه تحمل

مخاطر الطرف المقابل العالية نسبياً، والتي جعلت المصارف التجارية تتجنبها من خلال انتقائها للصفقات التجارية القابلة للتمويل. وفي هذا الصدد، يذكر أن السلطات التونسية قامت بزيادة رأس مال الشركة الوطنية التونسية لضمان الصادرات (COTUNACE) في بداية عام 2009، وذلك لمساندة المصارف التجارية في تمويل الصادرات التونسية. وتشير هذه التطورات إلى أن توفير الضمانات لمواجهة المخاطر الائتمانية يبقى عنصر بالغ الأهمية في مجال تمويل التجارة الخارجية، وبصورة خاصة، خلال أوقات الأزمات.

وفي جانب آخر، أبرزت التطورات خلال الأزمة المالية العالمية أن غياب البيانات الإحصائية عن الائتمان المصرفي لتمويل التجارة الخارجية حال دون تعرف المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة عن كثب على الأسباب الحقيقية لتقلص أحجام وقيم الصفقات التجارية الممولة من المصارف التجارية حول العالم. أي هل يعزى ذلك للشح في السيولة النقدية لدى المصارف التجارية، أو لارتفاع نسبة التأخر عن السداد (Default rate). وقد قام بعض مؤسسات التمويل الدولية المتخصصة مثل صندوق النقد الدولي وجمعية المصارف الدولية للتجارة والتمويل (Bankers Association for Trade and Finance) بإجراء دراسات ميدانية لاستقصاء البيانات والمعلومات والآراء من المسؤولين في كبرى المصارف التجارية العالمية ولدى عينات من الشركات المصدرة والمستوردة بشأن تمويل التجارة الخارجية وأسباب تراجعه خلال الأزمة.

وفي ضوء الاحتياجات المتزايدة للمعرفة الدقيقة عن إحصاءات تمويل التجارة العالمية، قامت شركة SWIFT بتصميم برنامج إلكتروني لتجميع البيانات اليومية عن القيمة النقدية وعدد خطابات الاعتماد التي تقوم المصارف التجارية بفتحها من خلال استخدامها لنظام

رسائل التحويلات SWIFT، بالإضافة إلى ذلك قامت الشركة بالتعاون مع الغرفة التجارية العالمية (ICC) بتجميع البيانات عن التحويلات لسداد إلتزامات تمويل التجارة الخارجية بواسطة الحساب المكشوف (Open Account).

وفيما يتعلق بالدول العربية، فلا توجد قاعدة بيانات إحصائية عن الائتمان المصرفي لتمويل التجارة العربية. وتعتبر هذه البيانات والمعلومات ضرورية لإعداد التحاليل الدورية عن تمويل التجارة وتقدير الطلب على هذا التمويل ومدى وأهم المؤسسات المصرفية الممولة للتجارة الخارجية والمشاكل التي يواجهها هذا التمويل في الدول العربية فرادى. ويمكن لبرنامج تمويل التجارة العربية، وهي المؤسسة الإقليمية المتخصصة في المنطقة العربية، المبادرة بتجميع قاعدة بيانات إحصائية ومعلومات دورية عن ائتمان التجارة الخارجية وعن أدوات التمويل الأكثر استخداماً وفترات الاستحقاق. وكمرحلة أولى، يمكن النظر في الاستعانة بالبيانات التي توفرها شركة SWIFT من خلال رسائل تحويلات المصارف التجارية لتمويل التجارة الخارجية، وذلك سواء ما يتعلق بتمويل التجارة العربية البينية أو تمويل التجارة العربية مع بقية دول العالم.

المراجع

المراجع الإنجليزية

Auboin, Marc (2009). Restoring Trade Finance During A Period of Financial Crisis: Stock-Taking of Recent Initiatives, Staff Working Paper ERSD–2009–16, World Trade Organization, Geneva, Switzerland, December 2009.

Chauffour, J.P. (2011). Trade Integration as a way forward for The Arab World: A Regional Agenda, Policy Research Working Paper 5581, The World Bank, February 2011.

Chauffour, J.P. Saborowski, C. and Soylemzoglu (2010). "Trade Finance in Crisis: Should Developing Countries Establish Export Credit Agencies", Policy Research Working Paper 5166, The World Bank.

Curran, L. (2009). "The Impact of the Crisis on EU Competitiveness in International Trade", Intereconomics, September / October 2009.

Dialogic. Trade Finance League Tables, 12/2/2010.

Elisa Gamberoni and Richard NewFarmer (2009), "Trade Protection : Incipient But Worrisome Trends" Trade Notes 37, International Trade Department, The World Bank.

Francois, J. and Woerz, (2009). "Follow the Bouncing Ball – Trade and the Great Recession Redux", in The Great Trade Collapse: Causes, Consequences and Prospects, edited by Richard Baldwin, *A VoxEU.org* Publication.

Freund, Caroline. (2009). "The Trade Response to Global Downturns : A Historical Evidence", Policy Research Working paper 2015, The World Bank, August 2009.

Garry Clyde Hufbauer and Jeffrey J. Shott (2009). "Buy American : Bad for Jobs, Worse for Reputation", Policy Brief, Peterson Institute International Economics.

International Monetary Fund (2010). World Economic Outlook, October 2010.

Lerchenko, A., Lewis, L., Tesar, L. (2010). "The Collapse of International Trade During the 2008-2009 Crisis: In Search of the Smoking Gun", in The IMF and The Banque de France Conference on "Economic Linkages, Spillovers, Paris, 28-29 January 2010.

Malouche, M. (2009). "Trade and Trade Finance Development in 14 developing countries September 2008, A World Bank Survey", Policy Research Working Paper 5138, The World Bank.

Nordas, H.K. (2006)."International Production Sharing: A case for a coherent Policy Framework", WTO Discussion Papers No. 11, Geneva, Switzerland.

OECD (2010). <OECD.Stat>.

World Bank, 2011. Global Economic Prospects, January 2011.

World Trade Organization (2010). "Overview of Developments in The International Trading Environment" Annual Report by the Director General, WT/TPR/OV/13, 24 November 2010.

World Trade Organization (2010). "Report on G20 Trade and Investment Measures" (September 2009 to February 2010), March 2010.

المراجع العربية

برنامج تمويل التجارة العربية – التقرير السنوي 2010.

صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. التقرير السنوي 1429 هـ.

مؤسسة النقد العربي السعودي: التقرير السنوي (46) عام 2010م.